

## الفصل الرابع

---

- ٥ تلوث البيئة في مصر
- ٦ إحصاءات بيئية

## تلوث البيئة في مصر

تعددت الكتب والنشرات والبيانات عن مدى تلوث عناصر البيئة الثلاثة (الأرض والماء والهواء) في مصر وقد تحمس بعض الكتاب فأعطوا القراء إطباعاً بأن تلوث هذه العناصر الثلاثة قد بلغ مدي خطيراً يتطلب التدخل السريع وأرى أن ذلك أمر واقع لا مجال لإنكاره أو تجاهله .

### ٤ تلوث الماء في مصر :

تحدثنا عن تلوث الماء بمصادره المختلفة : ماء الأمطار - الماء السطحي - الماء الجوفي - والذى يحدث من تلوث في مصر مما يحدث في خارجها .

فماء القنوات معرض للتلويث بما يتتساقط عليه من غازات عوادم السيارات وما يطلق فيه من صرف المصانع والمزارع المختلفة .

وقد وصل أمر تلوث ماء النيل حداً غير مقبول دعا أحد الزملاء ليطلق صيحة في إحدى الندوات "تهور النيل في خطر" وهو يرى أن ما يطلق في النيل أو قنواته من ملوثات تهدد صلاحية ماء هذا المصدر الأساسي للماء في مصر إذ يطلق في ماء النيل ماء صرف عشرات المصانع على مدى أميال كثيرة من الصعيد حتى الإسكندرية كما يطلق فيه ماء الصرف الصحي دون معالجة بل ويُقذف فيه كميات كبيرة من قمامنة المدن والحيوانات النافقة ويخلط ماء الصرف الزراعي بماء النيل لاستخدام المخلوط في رى مساحات التوسيع الزراعي في سيناء والصحراء الغربية ولو أن المسؤولين في وزارة الري يؤكدون أن خلط هذا الماء مشروط بأن ماء الصرف الصحي لم يخلط بماء الصرف الزراعي ولو أثنا يجب ألا ننسى أن ماء الصرف الزراعي ملوث بالكيماويات مما يضاف للأراضي من أسمدة كيميائية أو ما يستخدم من مبيدات

الآفات على اختلاف أنواعها وقد أوضحنا بعض ما يستخدم في الزراعة من مبيدات كيميائية .

ومشكلة الصرف الصحي في ريف مصر لا زالت قائمة وتحتاج إلى إستئنافاً ضخمة ويؤكد المسؤولون أن مشكلة الصرف الصحي في قرى مصر أى طريقها للحل بما ينشأ في الوقت الحالى من تجهيزات للصرف الصحي .

وقد أدى صرف ماء الصرف الصحي في الإسكندرية في البحر إلى تلوث المياه الشاطئية أمام الإسكندرية رغم أنها مصدر هام للإسكندرية لاستخدام هذه الشواطئ كأماكن ترفيهية للملايين الذين يحضرون إلى الإسكندرية من جميع أنحاء الجمهورية فعزوهم عن ذلك يعني تأثير إقتصاديات سكان الإسكندرية وما يذكر أن مشروعات الصرف الصحي بالإسكندرية قد حولت ماء الصرف الصحي عن إلقائه في البحر إلى استخدامه في رى بعض المساحات الصحراوية قرب الإسكندرية غير أن جزءاً من هذا الماء لا يزال يلقى به في البحر المتوسط وجزء آخر يلقى به في بحيرة مريوط التي تلوث ماؤها وأسماكها بدرجة واضحة .

والصرف الصناعي دور هام في تلوث ماء النيل والقنوات الرئيسية وتبرز منطقة حلوان الصناعية حيث يوجد بها ٣٢ مصنعاً للحديد والصلب والأسمدة والأسمدة وفحم الكوك وغيرها وقد أجريت تقديرات على ماء النيل إذ أوضح (عبد العال وزملاؤه ، ١٩٨٨) أن تركيزات الحديد والمنجنيز والزنك في ماء قنوات الري تعادل ٤-٧ أضعافها في الماء غير الملوث وكذا يحتوى ماء مجاري النيل نفسه بهذه المنطقة على تركيزات من هذه العناصر تعادل نحو ٤ مرات تركيزها في الماء غير الملوث وقد امتدت هذه الدراسة إلى تقدير محتوى الماء الجوفي في الأرض من هذه العناصر وأنصح أنها ملوثة بشدة في المنطقة المجاورة للمصانع كما يتضح وجود تركيزات عالية

من الرصاص تصل إلى ٦٠٠ ميكروجرام/لتر من ماء الصرف حيث يوجد مصانع الأسمدة بالمنطقة .

وتلوث المياه الشاطئية ليس قاصراً على ماء الصرف الصحي بل تتعرض هذه المياه للتلوث بالبترول الموجود بعوادم الناقلات (مياه الصابورة) إضافة إلى ما تلقىه السفن من مخلفات ونفايات إلى البحر على طول مجرى نهر النيل من مصانع السكر بكوم أمبو وأنفو ودشنا وقد أوضحت دراستنا (بلبع وعطى الله) أن ماء صرف المصانع المختلفة بضواحي الإسكندرية قد سبب في ارتفاع تركيزات بعض العناصر السامة عن التركيزات الموجودة بالماء غير الملوث كما أوضح شلبى أن ارتفاع تركيز الرصاص في ماء صرف المصانع تصل إلى ١٤٢-١٦٢ ميكروجرام / لتر .

وإحتواء ماء البحر المتوسط ورواسب قاعه والسمك المصاد منه في منطقة قريبة من مصنع للكيماويات على تركيزات من الزئبق كما قدر (مصطفى وشلبى) تركيزات الزئبق في الأرض والماء والهواء .

## ☒ تلوث المنازل

لا يحول دون تسرب التلوث إلى داخل المنازل أى عائق فتلوث الهواء داخل المنازل إمتداد لتلوثه خارجها من عوادم السيارات والمداخن المحيطة بالمنازل .

ويزداد مصادر تلوث الهواء بالريف نتيجة لشيوخ إستخدام أحطاب القطن والذرة وقش الأرز في الأفران المنزلية وقد حذررت منظمة الصحة العالمية WHO من أن أحطاب القطن التي تم رشها في الحقل بمبيدات الآفات يتتصاعد منها غازات مشبعة بالمبيدات عند حرقها وتسبب أضراراً بالسكان خاصة النساء اللاتي يقمن بإستخدام هذه الأفران .

وسبق الإشارة إلى مشكلة الصرف الصحي في الريف المصري حيث لا يوجد نظام عام للصرف الصحي بل يتم هذا الصرف في آبار وبزيادة استخدام الماء فاضت هذه الآبار لتفرق الطريق والأدوار السفلية من المنازل وما يترتب على ذلك من أضرار ، وفي بعض الحالات تصدعت بعض المساكن نتيجة ارتفاع مستوى ماء الصرف الصحي أسفلها .

ومن أهم مصادر التلوث داخل المنازل التدخين ويتركز الضرر في الشخص المدخن ولو أنه يسبب أضراراً شديدة للأطفال المقيمين بالمنزل والحوامل من النساء .

وتسكن المفروشات المنزلية من السجاد وغيره بعض الأحياء الصغيرة من فصيلة *mites* وتعتبر عاملأً هاماً من عوامل الإصابة بالربو الذي تزايد كثيراً في السنوات الأخيرة .

ويعتبر الرادون المشع مصدر ضرر لسكان المنازل وتذكر بعض المصادر أنه في بعض مناطق الولايات المتحدة الأمريكية يطلب المشتري الجديد للمنزل شهادة تفيد عن مستوى الرادون بالمنزل الذي يفكر في شرائه . وتذكر أيضاً أن بعض الطرق الهندسية لتصميم المنازل يزيد فيها الرادون عن حد معين وأن زيادة الرادون بالمنازل تعرض سكانها للإصابة ببعض حالات مرض السرطان \* .

## ☒ التلوث الثقافي

عندما يشيع إختلاط ألفاظ أجنبية بلغة شعب ما فإن ذلك يمكن اعتباره تلوث ثقافي فاللغة أحد المقومات الأساسية للشعب وإختلاطها بألفاظ أجنبية

\* د. طلعت الأعوج - التلوث الهولندي للبيئة - عن مجلة التنمية والبيئة ، العدد ٤٦ ، يوليو ١٩٩٠.

يحيط من قدرها وقدر الشعب الناطق بها وينقص من قدرة أبناء هذا الشعب على الاستنفاذ والتفكير باللغة الأصلية.

ومن الضروري أن تتخذ الهيئات المسئولة عن تقافة الشعب ولغته من الإجراءات ما يحد من رغبة بعض طوائف الشعب في استخدام ألفاظ أجنبية سواء في أسماء محلات أو الشركات أو حتى الأفراد أنفسهم .

موجة التلوث في مصر

نشرت صحيفة الأهرام العنوان الآتي :

الحكومة حريصة على مواجهة تلوث البيئة في جميع مدن مصر  
بمشروعات تتكلف مليارات من الجنيهات .

أكّدت السيدة نادية مكرم عبيد وزيرة شؤون البيئة أن الحكومة حريصة على مواجهة مشكلات تلوث البيئة الناتجة عن المصانع والمسابك والصرف الصناعي ومصانع الطوب وترابكم القمامية في كل مدن مصر .

وقالت الوزيرة في ردتها على الإستجواب الذي تقدم به النائب المستقل عبد المنعم العليمي حول تلوث البيئة في مدينة طنطا أن هناك تعاوناً كاملاً بين الوزارة ومحافظة الغربية لمواجهة هذه المشكلة.

أشارت الوزيرة أيضاً أنه قد تم إعداد خطة لإدارة النفايات الصلبة بمحافظة الغربية لفصل المخلفات الصالحة للتدوير وتحويل القمامه المتبقية إلى سداد عضوي وإعتماد ٨ ملايين جنيه لمواجهة مشكلة التلوث في المحافظة .

وقالت أن جهاز شئون البيئة سوف يقوم بإجراء تفتيش على المنشآت الصناعية بالبيئة وقياس معدلات التلوث ومراقبة تنفيذ أحكام قانون البيئة . حماية للمواطنين .

كما أكد الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة أن هناك ١٤٣ مشروعًا لمياه الشرب بمحافظة الغربية دخل الخدمة منها مائة مشروع وأشار إلى أنه قد تم أنفاق ١,٥ مليار جنيه على مشروعات المياه والصرف الصحي بالمحافظة إضافة إلى تخصيص نصف مليار جنيه لمشروعات المتبقية .

وأعلن "سيد مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية" أن ما يحدث من جهد في محافظة الغربية جزء من خطة كاملة شاركت فيها كل الوزارات المعنية للحد من التلوث على مستوى الجمهورية وكان النائب عبد المنعم العليمي قد أثار في إستجوابه العديد من القضايا البيئية التي يعاني منها المواطنين في محافظة الغربية.

### **بنك التعمير الألماني يسهم في تمويل محطة كهرومائية بأسيوط :**

أبدى بنك التعمير الألماني استعداده للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء محطة توليد كهرباء أسيوط المائية التي ستقام على قناطر النيل بأسيوط بقدرة ٤٠ ألف كيلووات للحفاظ على البيئة من التلوث جاء ذلك خلال إجتماع الدكتور على الصعيدي وزير الكهرباء والطاقة والسيد ستيفن كلوك مدير البنك الذي يزور القاهرة والذي أكد أن البنك مستمر في تطوير وتنمية سبل التعاون مع وزارة الكهرباء ليشمل المشاركة في المشروعات التي تقام بنظام BOT خاصة في مجال الطاقة الجديدة والمتعددة .

وقال الوزير أن البنك وافق من قبل على المساهمة في تمويل مشروع إقامة محطة توليد قناطر نجع حمادى ويجرى إنشاؤها حالياً بالتعاون بين وزارتي الكهرباء والرى والتى ستتوفر ٤١٢ مليون كيلووات ساعة سنوياً

وهي طاقة تحتاج لإنتاجها وقد بذلت قيمتها إلى ١٦ مليون دولار في حالة إنتاجها من محطة حرارية مماثلة وأكَدَ الوزير أن القدرة الإجمالية المركبة لمحطات التوليد الكهرومائية المرتبطة بالشبكة الكهربائية الموحدة تصل إلى ٢٨٠٥ ميجاوات بنسبة ٢١٪ من القدرة الإجمالية للشبكة وأشاد الدكتور الصعيدي خلال الاجتماع الذي حضره الدكتور مصطفى سويدان رئيس هيئة كهرباء مصر بدور البنك الألماني النشط بمساهمته في تمويل مشروع محطة توليد الكهرباء بطاقة الرياح بالزعفرانة بمبلغ ٤٠ مليون مارك ألماني والربع من هذا المبلغ منحة لا ترد مشيراً إلى أن المحطة تقام بقدرة إجمالية ٨٥ ميجاوات على ٣ مراحل متداخلة وتبدا المرحلة الأولى التشغيل الفعلي والإفتتاح خلال أيام قليلة قادمة وسوف يتم ربط المشروع بالشبكة القومية الموحدة على جهد ٢٢٠ كيلو فولت ويقدر الإنتاج من الطاقة الكهربائية للمرحلة الأولى بحوالي ١١٥ مليون كيلوواط/ ساعة .

### ☒ الجهود التشريعية للحد من التلوث

أشرَّ في العجلة السابقة إلى مصادر تلوث الأراضي والمياه في مصر وكيف أن هذا التلوث وخاصة تلوث المياه يشكل تهديداً خطيراً لجودة المصادر المائية والصحة العامة .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن التشريعات التي صدرت للحد من هذا التلوث عديدة ذكر منها مع الإختصار الشديد :

- ١- قرار جمهوري رقم ٨٦٤ سنة ١٩٦٩ بإنشاء اللجنة العليا لحماية الهواء من التلوث .
- ٢- قرار وزير الصحة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٠ حدد النسب التي لا يجوز أن يتعداها التلوث داخل أجواء العمل وفي الجو العام الخارجي من غازات وأبخرة .

- ٣- قرار وزير الصحة رقم ٢٤٠ سنة ١٩٧٩ بإضافة مستوى التلوث السنوى فى الجو العام الخارجى من غاز ثانى أكسيد الكبريت .
- ٤- إتفاقية دولية - إتفاقية برشلونه سنة ١٩٧٦ - لحماية البحر المتوسط .
- ٥- القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٨ لمنع تلوث البحر بالزيت (البترول) .
- ٦- القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٨٢ لحماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ليحل محل سلسلة من التشريعات من سنة ١٩٤٨ .
- ٧- قرار وزير العدل رقم ٤٢٦٧ سنة ١٩٨٢ تخويف مهندسى الري صفة الضبطية القضائية .
- ٨- قرار وزير الري رقم ١١٠ سنة ١٩٨٢ بتشكيل لجنة لوضع لائحة للقانون ٤٨ سنة ١٩٨٢ .
- ٩- قرار وزير الري رقم ٨ سنة ١٩٨٣ باللائحة التنفيذية للقانون ٤٨ سنة ١٩٨٢ .
- ١٠- قرار وزير الري سنة ١٩٨٢ بتشكيل لجنة عليا للنيل .
- ١١- قرار وزير الري رقم ١٨٨ سنة ١٩٨٥ بتشكيل لجنة فرعية لمتابعة تنفيذ القانون ٤٨ سنة ١٩٨٢ .
- ١٢- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٦ سنة ١٩٨٥ بتشكيل لجنة تنفيذية لحماية نهر النيل من مخلفات الصرف الصناعى .
- ١٣- قرار وزير الري رقم ٤٣ سنة ١٩٨٥ بوضع ضوابط ومعايير فى الصرف إلى المجارى المائية من العائمات السياحية ووحدات النقل النهرى .
- ١٤- قانون البيئة الصادر ١٩٩٤ .

## إحصاءات بيئية

يصب في بحر الشمال الآتى :

رصاص	٧٧	ألف طن
نحاس	٥٩	ألف طن
زنك	٣١	ألف طن
رثيق	٤٤٠٠	طن

تقلىص غطاء الأرض من الغابات :

- ❖ بمعدل ٤١ ألف مليون هكتار سنوياً نتيجة التلوث والأمطار الحامضية وتجريف التربة الزراعية بمعدل ١٥ مليون طن سنوياً وتلتهم الصحراء حوالي ٢٧ مليون فدان من الأرض الزراعية نتيجة الإهمال وإنقراض العديد من أنواع الكائنات الحية كل سنة وخاصة الأعداء الطبيعية للآفات.
- ❖ زيادة ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة ظاهرة (الصوبية) .
- ❖ حدوث تقب الأوزون مما نتج عنه ارتفاع درجة الحرارة بمعدل  $-1.5$  درجة مئوية في السنة .
- ❖ ارتفاع مستوى سطح البحار نتيجة ذوبان الجليد بقطبى الأرض نتيجة زيادة درجة الحرارة
- ❖ زيادة تركيز الملوثات العضوية والمعدنية من مصادر متعددة .
- ❖ بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من المواد البلاستيكية نحو ٧٠ مليون رطل سنة ١٩٩٠

بعض الإحصاءات عن مصادر التلوث في مصر  
 (المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية عام ١٩٩٠ / ١٩٩١)

تساقط الأتربة في منطقة (المعادى - التبين)	السنة
١٤٥ طن / ميل <sup>٢</sup> / شهر .	١٩٦٧
٣١٥ طن / ميل <sup>٢</sup> / شهر .	٩٧٤
٣٧٧ طن / ميل <sup>٢</sup> / شهر .	١٩٧٨

الحد الأقصى المسموح به في مصر ٢٨ طن / ميل<sup>٢</sup> / شهر .  
 الحد الأقصى المسموح به عالمياً ١٥ طن / ميل<sup>٢</sup> / شهر .  
 (تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ١٩٩٠ / ١٩٩١) .

استهلاك المحروقات ونواتجها  
 توليد الكهرباء

النواتج	المستهلك
جسيمات معلقة ٩٠٠٠ طن / سنة	مازوت ٨,١٢ مليون طن
ثاني أكسيد الكبريت ٤٩٦ ألف طن / سنة	غاز طبيعي ٣٥٢٢ مليون م <sup>٣</sup>
أول أكسيد الكربون ٤١٦٩,٩ طن / سنة	
هيدروكربون غير محترق ٣٣٠٠ طن / سنة	

قطارات السكة الحديد

النواتج	المستهلك
وقود بترولي ١,٢ مليون طن/سنة	ثاني أكسيد الكبريت ٢٣٦٠٠ طن/سنة

محطات محركات الديزل والسيارات والأفران الصناعية وغيرها

المسارف التي تصب في النيل مباشرة من أسوان إلى القناطر الخيرية

نوعها	العدد	الماء المنصرف للنيل
مصارف زراعية	٤٥	١,٥٧٠ مليار م <sup>٣</sup>
مصارف صناعية	٢٢	٠,٣١٢ مليار م <sup>٣</sup>
مجموع	٦٧	١,٨٨٢ مليار م <sup>٣</sup>

تصب مصارف الدلتا الزراعية والصناعية أساساً في البحيرات والبحر المتوسط.

## التركيزات المسموحة بها بماء الشرب

التركيز الأعلى (بالوزن) المسموح به (جزء/ مليون)	المادة
١٠	العكار (سيليكا)
٢٠	اللون (بلاتين - كوبالت)
٠,١	الرصاص
١,٥	الفلوريد (قل)
٠,٠٥	الزرنيخ
٠,٠٥	السلينيوم
٠,٠٥	الكروم (كر ٤)
٣,٠	النحاس (نح)
٠,٣	الحديد (ح) والمنجنيز (من)
١٢٥,٠	المغnesيوم (مع)
١٥,٠	الزنك (نك)
٢٥٠,٠	الكلوريدي (كل)
٢٥٠,٠	الكبريتات (كب ٤)
٠,٠٠١	المركبات الفينولية (في صورة فينول)

مجموع المواد الصلبة يحسن إلا تزيد عن ٥٠٠ جزء/مليون وبحد أقصى ١٠٠ جزء/مليون.

**متوسط الأملاح الذائبة والرواسب المعلقة وبعض العناصر في ماء بعض قنوات الري  
غدري الدلتا وماه الصنبرور**

موقع العينة	مواد صلبة جزء/مليون	تسك دسم/م	فوسفور جزء/مليون	حديد جزء/مليون	زنك جزء/مليون	منجنيز جزء/مليون
ماخذ قناة محمودية قرية الحندبنا (المحصودية القبارى)	٢١٦,٢	٠,٥٥	٠,٦٣	١,١٠	٠,١٩	٤,٠٠
قرية المزرعة الإالية قبل مصرف	٣٢٠,٩	٠,٦٣	٠,٧٣	٠,٢١	٠,٥٣	٢٨,٠٠
قرية المزرعة الإالية بعد مصرف	٤٢٥	٤,٤٤	٢,٨١	٠,١١	٠,٢٠	٣٥,٠٠
ماء الصنبرور	١٢٥	٠,٦٨	٠,٥٠	٠,١٥	٠,١٥	٥,٠٠

بك = توصيل كهر باث (١٩٨٥) (Balba and Attallah 1985)

## الحدود العليا لتركيز العناصر الثقيلة في ماء الرى

العنصر	الحد الأعلى (مجم/لتر)	ملحوظات
الومنيوم (لو Al)	٥,٠	سبب عدم الإنتاج بالأراضي الحامضية - يترسب عند pH أكبر.
زرنيخ (ز As)	٠,١٠	تختلف السمية من ١٢ مجم/لتر لحشيشة السودان إلى ٠,٠٥ للأرز.
بوليوم (Be)	٠,١٠	تختلف السمية من ٥ مجم/لتر للكيل Kale إلى ٠,٥ bea .
كلميوم (كد Cd)	٠,٠١	تختلف السمية من ١,١ في المحاليل المغذية .
كوبالت (كو Co)	٠,٠٥	تختلف السمية من ١,٠ للطماطم في المحاليل المغذية .
كروم (كر Cr)	٠,١٠	لا يعرف عنه أنه ضروري للنبات - حد السمية غير معروفة.
نحاس (نح Cu)	٠,٢٠	سام لعدد من النباتات تركيز ٠,١ إلى ١٠٠ في المحاليل .
فلورين (فل F)	١,٠٠	غير سام بالأراضي المتعادلة والقاعدية .
حديد (ح Fe)	٥,٠٠	غير سام للنباتات في الأرض ذات التهوية الجيدة .
ليثيوم (لي Li)	٢,٥	تحتمله أغلب النباتات حتى ٥,٠ مجم/لتر ، سام للمواليح ٠,٠٧٥ مجم .
منجنيز (من Mu)	٠,٢٠	تتراوح السمية من ٠,٢ إلى عدة مليجرامات بالأراضي الحامضية.
موليبدينوم (مو Mo)	٠,٠١	غير سام للنباتات بالتركيزات العادية بالأراضي وال المياه .
نيكل (نى Ni)	٠,٢٠	سام لعدد من النباتات بتركيز ٠,٥ إلى ١,٠ مجم/لتر ، تقل السمية بالأرض المتعادلة أو القاعدية .
رصاص (Pb)	٥,٠	يمكن أن يمنع نمو الخلايا في التركيزات العالية .
سلينيوم (Se)	٠,٠٢	سام للنباتات عند تركيزات ٠,٢٥ مجم/لتر وللحيوانات .
القصدير (ق Sn)		مقاومة نوعية للنباتات غير معروفة السبب .
التيتانيوم (Ti)		سام لكثير من النباتات عند تركيزات ضئيلة .
التتجستين (W)		سام لكثير من النباتات عند تركيزات مختلفة - تقل السمية عند pH أعلى من ٦ والأراضي نقية الحبيبات والعضوية.
لفناديرو (V)	٠,١	
زنك (Zn)	٢,٠	

المصدر : منظمة الغذاء والزراعة Irrig. 8 Drainage Bul, 29 Rev. 1985, FAO

**استخدام الماء الجوفي في الرى والشرب فى محفوظات الوادى والصعيد والدلتا**

الاستخدام السنوى (مليون م³)			المحافظة
المجموع	الشرب	الرى	
٢٨,٣١	٢١,٣١	٧,٠٠	بني سويف
٢٦٩,٧٢	٢٢,٧٢	٢٤٧,٠٠	المنيا
١٥٧,٨٣	١٠,٨٣	١٤٧,٠٠	أسيوط
٦١٠,٦٢	٢٦,٦٢	٥٨٤,٠٠	سوهاج
٣٥٢,٠٠	١٠,٠٠	٣٤٢,٠٠	قنا
٨,٨٥	٨,٨٥	---	أسوان
<b>١,٤٢٧,٣٣</b>	<b>١٠٠,٣٣</b>	<b>١,٣٢٧,٠٠</b>	<b>مجمـوع</b>
٢٣٨,٥٠	٨٩,٠٠	١٤٩,٥٠	القاهرة
٦٣,٢٥	٤٤,٢٥	١٩,٠٠	الجيزة
١١١,١٤	٥٨,١٢	٥٣,٠٢	القليوبية
١٥٩,٨٤	٤٥,٦٧	١١٤,١٧	الشرقية
٤١,٥٥	٢٦,٥٥	١٥,٥٠	الدقهلية
١٣٧,٤٩	١٢٨,٤٩	٩,٠٠	الغربيـة
١٠٩,٦٧	٦٩,٦٧	٤٠,٠٠	المنوفية
٦١٣,٠٠	١٦,٠٠	٥٩٧,٠٠	التحرـير
١٤,٠٠	١٠,٢٦	٤,٠٠	البحيرة
<b>١,٤٨٨,٧٠</b>	<b>٤٨٧,٥١</b>	<b>١,٠٠١,١٩</b>	<b>مجمـوع</b>
<b>٢,٩١٦,٠٣</b>	<b>٥٨٧,٨٤</b>	<b>٢,٣٢٨,١٩</b>	<b>المجموع الكلى</b>

## خاتمة المطاف

عند إختيارى عنوان هذا الكتاب ترددت فى أن يكون عنوانه " البيئة البشرية فى خطر" فهذه المقوله هي التحذير الذى وجهه المجلس الأوروبي إلى العالم ، أو أن يكون عنوانه مقالى الأول عن البيئة " عالم يحاصره التلوث " كما أشرت فى تقديم هذا الكتاب .

وبعد أن أتمت صفحات الكتاب أرجو أن يتفق القارئ معى أن تحذير المجلس الأوروبي كان حقيقةً وجديراً بكل إهتمام فقد أصاب التلوث جميع عناصر البيئة من أرض وماء وهواء وكذلك الغذاء .

فالأرض لوثتها المبيدات والعناصر الثقيلة من الصرف الصحى وما تساقط عليها من دخان المصانع وعوادم السيارات ومطر حامضى .

وتلوث الماء من الصرف الصحى فى مياه الأنهر وقنوات الرى والمياه الشاطئية وناقلات البترول وصرف العوامات والمصانع .

وتلوث الهواء بدخان المصانع وعوادم السيارات وقمائن الطوب وما يتصاعد من حرق القمامه من دخان .

وقد بذلت مصر جهداً مكثفاً للحفاظ على البيئة وصيانتها من التلوث فأنشأت وزارة خاصة للبيئة وجهازاً تفنيدياً لها وأصدرت عدداً من التشريعات يحرم كل ما يلوث الماء والهواء والأرض ، وقد صدق السيد بومبيدو رئيس وزراء فرنسا الأسبق عندما قال " يجب أن تبقى مدننا (أو تعود) صالحة للسكن وأن تبقى تحت تصرف المواطنين هذه المنافع الأولية الازمة للحياة " أي الماء الصافى والهواء النقي والأمكنة الفسيحة

والسكون والهدوء وأن يتمكن المواطنون من التمتع بما في الطبيعة الخلابة وأن نحمي شواطئنا ومسابحنا وأن نحافظ على غاباتنا وأشجارنا .

ويَضَعُ من البيانات التي أورَّدناها في هذه الصفحات وما ورد في كتب كثيرة أخرى أنَّ كثِيرًا من الأزمات البيئية مرجعها إلى سوء التصرف البشري فسلوك الشر في العالم الثالث يتسم بضعف الوعي البيئي والإشغال بتنمية الموارد الطبيعية لتلبية حاجات سكانهـ دون النظر إلى البعد البيئي ، أما سكان الدول المتقدمة فسلوكها تملـيه المصلحة والإستغلال خصوصاً في مستعمراتها وقد أدى هذا السلوك إلى تدمير أنظمة البيئة وتدحرجها ولذا يرى علماء الإجتماع أنه لا سبيل للنجاة من الكارثة إلا بردة روحية والتثبت بالقيم الأخلاقية والعودة إلى القيم الدينية حتى يعود للإنسان توازنه الطبيعي بعد إختلاه على مدى قرون من تأثير السلوك المادى .

ويختـم الدكتور طلعت الأعوج حديثه بأن التربية البيئية يجب أن تحتل الأولوية في إستراتيجيات حماية البيئة في المستقبل ، فالتربيـة يجب أن تعمل على تبني أفكار جديدة تهدف إلى إعادة بناء المجتمعات وتلبية حاجاتها الأساسية والحفاظ على البيئة وإعادة بنائـها من خلال صيانة الطبيعة والإستخدام الأفضل والتوسيـع في المناطق المحمـية .

## المراجع

أولاً ) مراجع باللغة العربية :

- ❖ أ.د. حسن بسirنى - الإشعاع فى المنتجات الزراعية وطرق تجنبه - ندوة (نحو إنتاج أقل تلوثاً) ، جمعية أ.د. عبد المنعم بلبع لبحوث الأراضى والمياه ، يناير ١٩٩٦ .
- ❖ أ.د. عصام كامل مصطفى - نحو إنتاج غذاء أقل تلوثاً - ندوة جمعية أ.د. عبد المنعم بلبع لبحوث الأراضى والمياه ، يناير ١٩٩٦ .
- ❖ المجلة العربية للعلوم - العدد ١١ السنة السادسة ، أبريل ١٩٨٨ .
- ❖ رسالة اليونسكو - أعداد متفرقة .
- ❖ التركيب النظيرى لمصادر التلوث البيئى والغذائى بالنظائر المشعة .
- ❖ أ.د. محمود برگات فؤاد - «النشاط الإشعاعى .
- ❖ أحمد عاصم مرعى - جامعة عين شمس .
- ❖ المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٩ سنة ١٩٦٠ ، الجريدة الرسمية ، ٨ مارس سنة ١٩٦٠ .
- ❖ أ.د. عبد المنعم بلبع - تلوث الماء - ندوة صيانة البيئة ، جمعية أصدقاء البيئة بكفر الدوار .
- ❖ أ.د. السيد خليل عطا - نهر النيل في خطر - ندوة جمعية أ.د. عبد المنعم بلبع لبحوث الأراضى والمياه (نحو إنتاج أقل تلوثاً) ، يناير سنة ١٩٩٦ .
- ❖ أ.د. على محمد على عبد الله - التلوث البيئى والهندسة الوراثية - سلسلة كتب مكتبة الأسرة .

❖ أ.د. طلعت إبراهيم الأعوج - التلوث الهوائي والبيئة - سلسلة كتب مكتبة الأسرة .

ثانياً ) مراجع باللغة الإنجليزية :

- ❖ Balba, A.M. (1979). Evaluation of changes in the Nile Water Composition resulting from Asswan High Dam J. Env. Quality 8: 153 – 156.
- ❖ Balba, A.M., The Asswan High Dam and its impact on the Egyptian agriculture. Outlook on Agriculture Vol.2 No.4 Pergamon Press.
- ❖ Balba, A.M. and Attallah N.G. (1983). Water Quality in west of the Nile Delta. 5<sup>th</sup> Congress on Water Resources. Vol.1: 147.
- ❖ Hefny, K. and Abdel Hady (1985). The role of ground water in rural development in Egypt. 5<sup>th</sup> world Congress on water Resources. Vol.2 :743.
- ❖ Land Master Plan of Egypt (1985). Raft of final Report Vol.1, Main Report Min of Deafapment PACER EURO Consult.
- ❖ Rady M. (1985). Water Rural Development with special reference to Egypt World Congress on Water Resources.
- ❖ Shafei, Ali (1952). Lake Mariutis Its past history and its future development Desert Inst. Bull. No.11, pp. 1: 17.
- ❖ UN Conference on Desertification (1977). Desert ification its causes and consequences Pergamon Press.

# ملحق (١)

---

ندوة

النيل أهميته وأهمية الحفاظ على مياهه

ورقة عن

قوانين البيئة

والصرف على المسطحات المائية

إعداد

المستشار محمد عبد العزيز الجندي

قوانين البيئة  
والصرف على المسطحات المائية

المستشار محمد عبد العزيز الجندي

النائب العام الأسبق

ورئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء البيئة

٠٠ بسم الله الرحمن الرحيم

ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد.

صدق الله العظيم.

خلق الله الإنسان وسائر الكائنات الحياة ووهبها الحياة وما تتطلبه من عناصر طبيعية متمثلة في هواء وماء وترية ومواء أولية. ولكن الإنسان في سعيه المتواصل للتعرف على أسرار الكون واكتشاف آفاقه وتسخير طاقاته وإمكاناته لتوفير حاجاته وتيسير سبل حياته - أقام العديد من المنشآت والمشروعات التي أصبحت بدورها عنصراً أساسياً من مكونات البيئة.

ولم يكن للإنسان في صورته البدائية تأثير يذكر على البيئة، فكلن شأنه شأن سائر الكائنات الحية الأخرى يتفاعل معها ومع مكونات البيئة في إطار من التوازن الذي يكفل الحفاظ عليها دون إخلال أو إهار أو تدمير. ولكن الإنسان بما ووهبه الله من عقل اكتشف النار وتوصيل إلى استخدام مختلف مصادر الطاقة واخترع الكثير من أدوات الإنتاج التي لاستخدامها في شتى الأغراض في مجالات الزراعة والصناعة بل في صراعاته وحروبها مما ترتب عليه حدوث تأثيرات سلبية على البيئة، وساعد على تفاقمها هذا التزايد السكاني الكبير بما استتبعه من زيادة كبيرة في استهلاك الموارد الطبيعية واستنزاف أطيافها وما ترتب عليه من زيادة مخلفاته في صورها المختلفة الأمر الذي نتج عنه ارتفاع معدلات التلوث البيئي إلى الحد الذي أصبح يمثل أخطر تهديد لحياة الإنسان وصحته وسلامته واستقراره، ليس في الحال فقط بل تمتد آثارها إلى الأجيال المقبلة.

ولا شك أن التقدم العلمي والتكنولوجي قد أسمى إلى حد كبير في تطوير أساليب الحفاظ على البيئة وخفض تلوثها وصون مواردها بفضل التقدم الهائل الذي حققه الوسائل التكنولوجية في هذا المجال. إلا أن تلك الوسائل وحدها لا يمكن أن توفر الحماية الالزمة للبيئة ما لم تكن هناك ضوابط حازمة وملزمة تكفل تلك الحماية وتلزم الأفراد والجماعات بتجنب الأفعال الضارة بالبيئة والتزام السلوك الذي يحافظ عليها ويصون مواردها ويケفل سلامتها.

فوجود نظم تشريعية بيئية متقدمة ومدركة لكافه الأبعاد العلمية والتكنولوجية وما حققه من تقدم سريع انعكس آثاره على البيئة في كافه عناصرها ومكوناتها من شأنه أن يخلل الكمال لمنظومة الحفاظ على البيئة ويحقق الهدف المنشود من تلك الحماية. وذلك بشرط أن تتسم تلك النظم التشريعية بالдинاميكية والمرنة اللذين يكفلان لها مسيرة التطور السريع في الأساليب العلمية والتكنولوجية بل وفي مفهوم البيئة ذاتها ومضمونها وأبعادها.

ولقد أدرك المشرع المصري أهمية الحفاظ على البيئة وصون مواردها منذ النصف الأول من هذا القرن. فضمن التشريعات العقابية العديد من النصوص البيئية، وفي مقدمتها قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧، الذي اشتملت أحكامه على نصوص تعاقب من رمى في النيل أو الترع أو المصادر أو مجاري المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعيق الملاحة أو ترجم مجاري تلك المياه. وكذلك من وضع في المدن على سطح أو جدران مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية. وكذلك كل من أحدث لفطا بالليل يقدر راحته السكان، ومن أهمل في تنظيف أو إصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي تستعمل فيها النار.. الخ.

وفي مجال التشريعات الخاصة بصرف المخلفات السائلة على المسطحات والمجاري المائية. فقد كان القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ هو أول تشريع ينظم صرف المخلفات السائلة من المحلات التجارية والصناعية في مجاري المياه وكان يبيح بالإضافة إلى ذلك صرف المخلفات السائلة لعمليات الصرف الصحي المعالجة بعد الحصول على الترخيص اللازم لذلك من وزارة الأشغال العمومية.

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ معدلا بعض أحكام القانون ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ فيما يختص بالجهة التي تعطي الترخيص بصرف المخلفات إلى المجاري المائية حيث حددها بأنها وزارة الإسكان والمرافق بعدأخذ رأي وزارة الصحة.

ثم أعد ذلك صدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المخلفات السائلة حيث ألغى العمل ببعض القوانين السابقة، وجاء القانون الجديد من شقين:

#### **الأول:**

تنظيم صرف المخلفات في شبكة المجاري العامة ويقصد بها شبكة الصرف الصحي. فلأوضح شروط ومواصفات مد شبكات المجاري من المنشآت وعمل توصيلاتها إلى المجاري العمومية.

#### **الثاني:**

اختص بتنظيم صرف المخلفات السائلة من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية إلى مجاري المياه. ووضع تعريفاً لمعنى مجاري المياه بأنها نهر النيل والرياحان والترع والمصارف العمومية بجميع درجاتها والمسالق والبحار والبحيرات والبرك والمستنقعات واستمر هذا القانون يجاز صرف مخلفات عمليات المجاري (الصرف الصحي) إلى مجاري المياه على إطلاقها، مشترطاً الحصول على موافقة وزارات الصحة والأشغال والصناعة كل فيما يخصه، على أن تبلغ مواقفاته هذه الجهات إلى وزارة الإسكان والمرافق لتصدر الترخيص بالصرف ومنح الترخيص يتوقف على عاملين:

**الأول:** هو التحقق من إمكان استيعاب مجاري المياه للمخلفات السائلة المطلوب صرفها إليها وقد أوجب القانون أن يجرى تحليل العينات من المخلفات السائلة في المنشآت المرخص لها بالصرف على مجاري المياه وذلك بصفة دورية، فإذا كانت مخالفة للمعايير، أعطى صاحب الترخيص مهلة ستة أشهر لإيجاد وسيلة لمعالجة المخلفات، ويجوز مد المهلة بقرار من وزارة الإسكان والمرافق.

أما إذا أظهرت التحاليل أن هناك خطراً على الصحة العامة فقد أوجب القانون على صاحب الترخيص علاج وإزالة أسباب الضرر خلال المدة التي تحددها وزارة الإسكان والمرافق وإلا قامت هي بذلك. وأما في حالات الخطر الداهم فإنه يجوز بقرار مسبب من وزارة الأشغال أو من وزارة الصحة وقف صرف المخلفات في مجاري المياه بالطريق الإداري.

وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ بقرار من وزير الإسكان والمرافق رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢ موضحة معايير صرف المخلفات صناعية أو صحية وأسلوب أخذ العينات وتحليلها. وتقسيم مجاري المياه إلى مجموعات نهر النيل وفرعه والترع والمصارف والبحار والبحيرات.

وعلى أثر ازدياد التلوث بالمجاري المائية بصفة عامة في أواخر السبعينيات وأصبح مجرى النيل ومجاري الري والصرف يساء استخدامها بصرف المخلفات إليها وإلقاء القمامات والحيوانات النافقة ومخلفات الباتي والورش والمصانع والصرف الصحي فيها. ولم تكن مواد قانون الري والصرف تعين على إزالة التعدي. استصدرت وزارة الري القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث.

وقد حظر هذا القانون صرف أو إلقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الفارغة من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحي وغيرها في مجاري المياه على كامل مسطحاتها وأطوالها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الري في الحالات ووفق الضوابط والمعايير التي يصدر بها قرار وزير الري بناء على اقتراح وزير الصحة. ويتضمن الترخيص الصادر في هذا الشأن تحديد المعايير والمواصفات الخاصة بكل حالة على حدة.

وفي تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ تعتبر من مجاري المياه:

١. مسطحات المياه العذبة وتشمل:

- أ- نهر النيل وفرعيه والأخوار.
- ب- الرياحات والترع بجميع درجاتها والجنبابات.

٢. مسطحات المياه غير العذبة وتشمل:

- أ- المصارف بجميع درجاتها.
- ب- البحيرات.

ج- البرك والمسطحات المائية المفتوحة والسياحات.

٣. خزانات المياه الجوفية.

وأوجب القانون على أجهزة وزارة الصحة أن تجري في معاملها تحليلاً دوريًا لعينات من المخلفات الدائمة المعالجة من المنشآت التي رخص لها بالصرف في مجاري المياه وذلك في المواعيد التي تحددها بالإضافة إلى ما تطلبه وزارة الري من تحليل في غير المواعيد الدورية. وتكون أجهزة وزارة الصحة مسؤولة عن أخذ العينات وتحليلها على نفقة المرخص له. ويجب عليه أن يودع مبلغ لدى الوزارة يتم تحديده طبقاً لنوعية المخلفات على ذمة تكاليف أخذ العينات ونقلها وتحليلها.

ويجب أن يخطر وزارة الري وصاحب الشأن بنتيجة التحليل، فإذا ثبت أن المخلفات السائلة التي تصرف إلى المجاري المائية مخالفة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بالترخيص المنووح ولا تمثل خطورة فورية وجب على صاحب الشأن خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره بذلك أن يتخد وسيلة لعلاج المخلفات لتتصبج مطابقة للمواصفات والمعايير المحددة وأن يتم فعلها خلال هذه المهلة إجراء المعالجة واختبارها. وإذا لم تتم المعالجة عند انتهاء مهلة الثلاثة أشهر أو ثبت عدم صلاحيتها قامت وزارة الري بسحب الترخيص المنووح لصاحب الشأن ووقف الصرف على مجاري المياه بالطريق الإداري.

أما إذا ثبت من نتيجة التحليل أن العينات تختلف المواصفات والمعايير المحددة وبصورة تمثل خطراً فورياً على تلوث مجاري المياه فيخطر صاحب الشأن بذلة مسبيات الضرر فوراً وإلا قامت وزارة الري بذلك على نفقته أو قامت بسحب الترخيص المنووح له ووقف الصرف على مجاري المياه بالطريق الإداري.

وحظر القانون التصریح بإقامة آية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف في مجاري المياه، ولكنه أجاز لوزارة الري دون غيرها. عند الضرورة وتحقيقاً للصالح العام التصریح بإقامة هذه المنشآت إذا التزمت الجهة المستخدمة لها بتوفير وحدات لمعالجة هذه المخلفات بما يحقق المواصفات والمعايير المحددة وفقاً لأحكام ذلك القانون، وعلى أن يبدأ تشغيل وحدات المعالجة فور بدء الاستفادة بالمنشآت، وتسرى على هذه المنشآت الأحكام الخاصة بأخذ العينات وتحليلها بمعرفة أجهزة وزارة الصحة. وألزم القانون ملاك العائمات السكنية والسياحية وغيرها الموجودة في مجرى النيل وفرعيه بإيجاد وسيلة لعلاج مخلفاتها أو تجميعها في أماكن محددة ونزحها وإلقانها في مجلسي

أو مجمعات الصرف الصحي وحظر صرف أي من مخلفاتها على النيل أو مجاري المياه. وأناط بمهندسي الري كل في دائرة اختصاصه التفتيش على هذه العائمات فإذا تبين مخالفتها لتلك الأحكام يعطى مالك العائمة مهلة ثلاثة أشهر لاستخدام وسيلة للعلاج وإزالة مسببات الضرر فإذا لم يتم ذلك بعد انتهاء المهلة المحددة يلقي ترخيص العائمة.

وأناط القانون بوزارة الري الترخيص باقامة العائمات المتحركة والثابتة والوحدات النهرية المستخدمة للنقل والسياحة.

كما وضع القانون محددات لاختيار المبيدات الكيميائية لمقاومة الحشائش المائية أو لإعادة استخدام مياه الصرف للري بعد خلطها بالمياه العذبة حيث اشترط ثبوت صلاحية مياه الصرف لهذا الغرض. وأناط القانون بشرطه المسطحات المائية عمل دوريات تفتيش مستمرة على طول مجاري المياه ومساعدة الأجهزة المختصة في ضبط المخالفات وفي إزالة أسباب التلوث والإبلاغ عن أية مخالفات.

قد شدد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة في المادة ٨٩ منه العقوبات المقررة لمخالفات أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بحيث أصبحت عقوبة مخالفتها الغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه. وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة السابق الإشارة إليها. وفي جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها في الموعد الذي تحدده وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، فإذا لم يتم بذلك في الموعد المحدد يكون لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية اتخاذ إجراءات الإزالة أو التصحيح بالطريق الإداري على نفقه المخالف وذلك دون إخلال بحق الوزارة في إلغاء الترخيص.

وقد أوجب القانون على وزارة الزراعة عند اختيارها واستخدامها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الآفات الزراعية مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها تلوث مجاري المياه بما ينصرف إليها من هذه المواد الكيماوية سواء بالطريق المباشر خلال إجراء عملية الرش أو مختلطًا بمعياه صرف الأراضي الزراعية أو عن طريق غسل معدات وأدوات الرش أو حاويات المبيدات في مجاري المياه وفق المعايير التي يتفق عليها بين وزارات الزراعة والري والصحة.

ذلك أوجب القانون على وزارة الري عند اختيارها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الحشائش المائية مراعاةً إلا يكون من شأن استعمالها إحداث تلوث لمجاري المياه. وأن تتخذ في جميع الأحوال الاحتياطات اللازمة قبل وأثناء وبعد إجراء عملية المعالجة بالمواد الكيماوية لمنع استخدام مياه المجرى المائي، الذي تجري به المعالجة حتى تتأكد من زوال تأثير هذه المواد على نوعية المياه وسلامة استخدامها لجميع الأغراض.

وأنشأ الفصلون في المادة ١٤ منه صندوقاً خاصاً تؤول إليه حصيلة الرسوم والغرامات والتكاليف الناتجة عن تطبيق أحكامه ويصرف من هذا الصندوق على تكاليف الإزالة للمخلفات ومساعدة الجهات التي تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل الصرف. كما تصرف من حصيلته مكافآت للمرشدين والضابطين للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه. وكذا على إجراء الدراسات والبحوث العلمية.

#### الفانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة:

اشتملت أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة في الفصل الثاني من الباب الثالث على بعض الأحكام الخاصة بتنويع البيئة المائية البحرية من المصادر البرية. وتحظر القانون المشار إليه على جميع المنشآت بما في ذلك المجال العام والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية والخدمة تصريف أو إلقاء أية مواد أو نفايات أو سوائل غير معالجة من شأنها إحداث تلوث في الشواطئ المصرية أو المياه المتاخمة لها سواء تم ذلك بطريقه إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة. واعتبر القانون أن كل يوم من استمرار التصريف المحظور مخالفه منفصلة. واشترط القانون للتاريخ بإقامة أية منشآت أو مجال على شاطئ البحر أو قريباً منه ينتج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له أن يقوم طالب الترخيص بإجراء دراسات تقدير التأثير البيئي وأن يتلزم بتوفير وحدات لمعالجة المخلفات، كما يتلزم بأن يبدأ بتشغيلها فور بدء تشغيل تلك المنشآت. وأنماط القانون بالاحتى التنفيذية تحديد المواصفات والمعايير التي تتلزم بها المنشآت الصناعية التي يصرح لها بتصريف المواد الملوثة القابلة للتحليل وذلك بعد معالجتها. وأوجب على معامل وزارة الصحة إجراء تحليل دوري في معاملها لعينات المخلفات السائلة المعالجة وإخبار الجهات الإدارية المختصة بنتيجة التحليل.

## **ملحق (٢)**

---

### **المؤتمر الإقليمي عن الدراسات البيئية**

اشتمل المؤتمر على عدة موضوعات ذات صلة وثيقة بحالة تلوث البيئة وخصوصاً في الدول النامية.

مع التركيز على عدة موضوعات ذات صلة وثيقة بالتنمية الريفية حتى نتمكن من معرفة جوانب هذا الموضوع وطرق تطبيق هذه المعرفة حتى يمكن تحسين طرق اتخاذ القرار.

وكان الهدف الأول يحتوى ستة موضوعات:

- ١ - تحسين الأراضى والحاصلات.
- ٢ - الكيماويات الزراعية.
- ٣ - الطاقة في الريف.
- ٤ - المصادر الحيوانية.

وكان الهدف الثانى على ستة موضوعات هى:

- ١ - تحسين الأراضى والحاصلات.
- ٢ - مراجعة بحوث المشروعات البحثية الخاصة بالبيئة لتقدير مساهمتها فى تحقيق أهدافها.

وذلك بالإضافة إلى ٣ جلسات للمناقشة في الموضوعات الآتية:

أ- تكامل الآراء في شئون البيئة والتخطيط للتنمية الريفية.

ويشمل الاستهلاك والإنتاج في المجتمعات الريفية ودور العلوم البيئية ذات الصلة بالإنتاج المنخفض.

وقدمت الأوراق العلمية والمساهمات الأخرى للمؤتمر بدافع تشجيع الاهتمام الدولي بالمشكلات البيئية وصلتها بالدول النامية كمساهمة لجنة SCOPE المصرية.

وثمة هدف آخر يجب إبرازه وهو التعقيب على التقرير البيئي الذي قدمه UNEP لأنه رطّاب بين الأهداف الجزئية التي تحقق لأن المؤتمر كان يحدد نشاطه للمشاكل الخاصة بالتنمية الريفية.

وكان من بين الدراسات التي قمت ببحث عن "مصادر الإشعاع وعلاقتها بالإنسان" لمصطفى النجار ومحمد عمر واحتوى البحث على الموضوعات الآتية"

أولاً: ١- مصادر الإشعاع البيئية:

٢- الإشعاع الطبيعي الأساسي Gack ground

٣- الإشعاع الناتج عن الإنسان.

ثانياً: ١- النظام البيئي.

٢- النظام البيئي المائي.

٣- النظام البيئي الأرضي.

**ثالثاً: سلوك ومصير الإشعاع المنطلق في البيئة.**

١- البيئة النباتية والحيوانية وسلوك الإنسان.

٢- سلوك النوبات المشعة في البيئة.

٣- مصير النوبات المشعة في البيئة.

**رابعاً: نماذج تعرض الإنسان:**

١- التعرض الخارجي.

٢- للتعرض الداخلي.

**خامساً: طريقة نماذج النوبات المشعة.**

١- آثار التعرض الداخلي على مخاطر صحة الإنسان.

٢- آراء عن تأثير الإشعاع ذى المستوى المنخفض.

٣- التعرض الداخلى لإشعاع منخفض المستوى.

٤- آراء عن كمية الإشعاع المنخفض.

وتتطبق الموضوعات على الملوثات المشعة التي تتطرق في الطبقة الحديدية من المنشآت الأرضية، على أى حالى عندما يبدأ الإشعاع من نواه أو الانفجارات النووية الحرارية فإن المشكلة تشمل علم الخواص الفيزيائية للستراتوسفير.

### **النظام البيئي المائى**

يشمل النظام البيئي المائى جميع تكوينات الأجسام المائية وتشمل هذه المحيطات والبحار والأنهار والبحيرات والمستنقعات وغيرها.

وهذه المساحات المائية ترتبط مباشرة أو غير مباشرة مع المجال الحيوي Biosphere وجميع الملوثات المنطلقة في النظام البيئي المائي، أو التي تصله عن طريق الانجراف السطحى أو غسيل في الماء الأرضى ستصل إلى الأجسام المائية بمضى الوقت.

والمكونات الأساسية التي تكون الخواص الفيزيائية لتنظيم البيئة المائية هي:

- حمل الخواص الكثينكية وحملها تأثير الرواسب.
- دوران الماء وخواص المساحات المائية.
- مميزات الخلط.
- امتصاص وامتصاص وخواص التجزو للملوثات.
- النظم البيئية الأرضية.

يشمل هذا النظام تكون الأراضي ومحتوى الماء ومسافة الأرض وخزانات الماء الجوفي.

وأهم علاقات النظم البيئية الأرضية تكون مع النباتات وهذا له تأثير واضح على سلسلة الغذاء من الأرض إلى الإنسان والحيوان ومن أجل هذا الفرض تجد النوبات المشعة في الأرض طريقها للنباتات بواسطة امتصاص الجذور، ومعاملات الأرض والنباتات التي تم حسابها بالنسبة للعديد من النوبات المشعة بالنسبة لعدة نباتات.

#### مصادر الإشعاع البيئي:

##### الإشعاع الطبيعي الأساسي .Radiation back grouund

وتعرض النوع البشري وجميع صور الحياة على الأرض قد تعرضت للأشعة من المصادر الطبيعية ذات نوعين ومصادر إضافية أرضية مثل الأشعة الكونية Cosmic ومصادر بيئية أرضية مثل المواد المشعة وتعرض الإنسان لهذه المصادر الطبيعية يختلف قليلاً من سنة إلى أخرى.

وجرعة التعرض من المصادر الطبيعية تتوقف أساساً على الموقع الذي يقيم فيه وعلى عدد من العوامل الأخرى، والجرعة المتوسطة العالمية من الإشعاع الطبيعي الأصلي هي تقريباً ١٠٠ - ٢٠٠ rem (msv C-1) كل سنة عند سطح البحر.

عقدت الندوة الثالثة للعلوم البيئية في الدول النامية والاعتبارات البيئية في التنمية الريفية في القاهرة في ١٦-٤/١٩٨٣ بمبنى المركز القومي للبحوث بالدقى (الجيزة).

وقد تعاورت الندوة حول موضوع "الاعتبارات البيئية في التنمية الريفية" باعتبار الريف في العالم النامي أحق البيئات بالتنمية وأكثرها تعرضاً لأنظار التدهور البيئي.

وتركزت البحث حول موضوعين أساسين في هذا الإطار هما :

أولاً: اختبارات البيئة في التنمية الريفية وشملت المناقشات تحسين المحاصيل منخفضة الإنتاجية وتحسين التربة والكيماويات الزراعية والطاقة في الريف وموارد الثروة الحيوانية منخفضة الإنتاجية والثروة السمكية.

ثانياً: مراجعة مشروعات البحث الريفية وشملت المناقشات تحسين المحاصيل والتربة والكيماويات الزراعية والطاقة التي تجرى بهدف التنمية البيئية في الريف لتقدير مدى نجاحها في تحقيق أهدافها.

وفسرت كلمة البيئة بمعناها الواسع لتشمل النواحي البيئية والإنتاجية والاجتماعية.

كما أن كلمة العالم النامي فسرت لتشمل المناطق الريفية المختلفة في دول العالم المتقدم والتي قد يستفيد العالم النامي من خبراتها.

وقد عقدت الندوة ثلاثة جلسات مفتوحة لمناقشة الموضوعات الآتية :

- أ- المكافحة المتكاملة للآفات.
- ب- تكامل الاعتبارات البيئية مع التخطيط للتنمية الريفية.
- ج- الإنتاج والاستهلاك بالبيئات الريفية ودور العلوم البيئية في ذلك.

وقد راعى أعضاء الندوة تقديم بحوثهم على أساس إعادة الروح إلى الاهتمام نتيجة لارتفاع أسعار النفط والأزمات الاقتصادية.

افتتح الندوة رئيسها أ.د. محمد عبد الفتاح القصاص وشارك في الافتتاح أ.د. مصطفى كمال حلمي (الذى ألقى رئيس الندوة كلمته) و د. محمد صبرى زكى وزير الصحة والمستشار عادل عبد الباقي وزير شئون مجلس الوزراء و د. إبراهيم بدران رئيس الأكاديمية وألقى مستر اوليمو كلمة أ.د. مصطفى كمال طلبه الرئيس التنفيذي لـ UNEP وألقى بالندوة أكثر من ٤٠ بحثاً تدور حول الموضوعات الموضحة في جدول الأعمال ، وانتهت الندوة بأن قام د. سمير غبور "أمين الندوة" بتلخيص التوصيات في الآتي :

- ١- ما يزال القطاع الريفي يحصل على دعم وتحفيضات عالية في خطط التنمية وعلى قوى عاملة علمية وفنية أقل مما يستحق.
- ٢- ما تزال الأحوال البيئية والصحية بالريف متدينة.
- ٣- بالرغم من أن الريف ما يزال هو البيئة المنتجة - بالرغم من تناقص هذا الإنتاج بينهم وبين بقية العشيرة العلمية في الدول المتقدمة وأن هذا الارتباط في النصف الأول من الثمانينات تبدو المشاكل البيئية الآتية متصردة القائمة.

أولاً: إزالة الغابات - التصحر - التلوث الصناعي - التلوث بالكيماويات الزراعية - عدم كفاية الصرف الصحي وصرف المخلفات - ضياع الأراضي الزراعية وتهديد النظم البيئية الهامشية بالزوال ،

ثانياً: يجب الاهتمام بالعامل البشري ودور السكان المحليين سواء من السكان الأصليين أو من الوافدين كمستفيدین من مجهودات التنمية أو كمستفيدین من خطط التنمية أو كمعاونين لهذه الجهدود إذا فشلت هذه الخطط فيأخذ اهتماماتهم ومصالحهم في الحسابات.

٤- بالنسبة للمجموعة الأولى من المشاكل اقترح حلول الآتية :

أ- استخدام المخلفات لتوليد الطاقة في البيئات الزراعية.

ب- إدخال محاصيل جديدة أو أساليب زراعية جديدة مناسبة لأغراض معينة أو لبيئات معينة.

ج- تحسين الأراضي والمحاصيل بوسائل محلية مناسبة.

د- دراسة بعض النظم البيئية المهملة مثل الأراضي الرطبة أو المناطق الهاشمية (كذلك دراسة بعض أساليب الإدارة الحديثة لرفع قيمتها الاقتصادية).

هـ- تحسين وسائل إدارة الثروة الحيوانية أو المراعي والأعلاف لمقابلة الطلب عليها مع الحفاظ على القدرة الإنتاجية للمراعي.

٥- بالنسبة للمجموعة الثانية من المشاكل فهي تتطلب دراسة الاتجاهات والممارسات والمدركات والوعي ونظم القيم بالإضافة إلى المؤسسات والسياسات، ويجب بقدر الإمكان التعرف على الصراعات التي يمكن أن تنشأ عنها مقدماً. ونصل أبلغ الأمثلة على ذلك زيادة معدلات الصحة والطول والنمو لسكان المدن خلال العقود الأخيرين، بينما تزداد معدلات التسمم بالمبيدات التي تستخدم في الريف لزيادة إنتاج الغذاء الذي يستهلكه سكان المدن.

٦- قررت اللجنة أن نتائج البحوث يجب أن تبلغ بكل الوسائل الممكنة إلى صانعي السياسات والقرارات في المنظمات الدولية والحكومات عن طريق SCOB واليونسكو وUNEP وأن تبلغ كذلك بالوسائل الإرشادية المناسبة إلى السكان المحليين عن طريق برامج التربية البيئية والأساليب الفعالة إلى السكان المحليين.

٧- قررت الندوة كذلك أن كل دولة من دول العالم النامي يجب أن تشن لنفسها سياسات بيئية متصلة ومنفصلة خاصة ما يلى :

أ- سياسة قومية لاستخدام الأرض.

ب- سياسة بيئية قومية لاستخدام الموارد (الهواء والأرض والماء).

ج- سياسة قومية للطاقة التقليدية وغير التقليدية وليس من الضروري أن تبدأ السياسات الثلاث في نفس الوقت ولكنها بالطبع يجب أن ترتبط بالسياسات السكانية إن وجدت حيث يمكن لكل من هذه السياسات أن تكون فعالة.

ولكى لا تكون هذه السياسات حبراً على ورق كما هو الحال بالنسبة للسياسات السكانية يجب أن يؤخذ فى الاعتبار :

أن تطبق طبقاً للأوضاع الاجتماعية والثقافية لكل مجموعة إنسانية بدءاً من الأسرة وصعوداً حتى الدولة بكمالها.

٨- لذلك تتبين من هذه التوصيات تساؤلاً يستحق متابعة البحث والتعقيب هى:

أ- كيف يمكن بعث الاهتمام الدولى بقضايا البيئة فى الدول النامية بعد أن أضيفت مشاكل التقدم إلى مشاكل التخلف دون أن تحل محلها ؟

ب- كيف يمكن للدول النامية أن تعالج التضاغف الذى حدث عندها من تداخل مشاكل هذه النوعية من المشكلات ؟

ج- كيف يمكن لهذه الرابطة أن تصدر تقارير دورية عن حالة البيئة ؟

د- كيف يمكن تجميع الجهود المتفرقة لعلماء البيئة فى الدول النامية تحت مظلة دولية ولتكن مظلة (SCOB) وكيف يمكن تحديد مجالات العمل ووسائل التنمية ؟

هـ - كيف يمكن استخدام وسائل للتبؤ بالنزاعات المحتملة وتحليلها علمياً لتقديم الحلول المناسبة فيما يخص المشاكل البيئية وذلك في الظروف السائدة في دول العالم النامي ؟

و - كيف يمكن نشر نتائج البحوث المتعلقة بدراسة مشاكل البيئة في العالم النامي واتصالها مع الحلول المقترحة لهذه المشاكل إلى سياسة الدول والمنظمات الدولية بطريقة فعالة وكذلك إلى السكان المحليين ؟

ز - كيف يمكن مساعدة دول العالم النامي في وضع سياسة بيئية مناسبة ومطوعة للظروف المحلية، ولتبني هذه السياسات في مجالات استخدام الأرض والموارد والطاقة ؟

وبناء على هذه التوصيات ستجتمع لجنة خاصة لإعداد التقرير النهائي عن الندوة في كتيب يحتوى نظم خلاصة البحوث وتناول هذه النتائج والتوصيات بالتفصيل لتقدم إلى الساسة والمنظمات الدولية وقام SCOB بتبني واحداً من هذه الموضوعات وهو المقاومة المتكاملة لآفات برنامج دولي .

كتب علمية وثقافية للأستاذ الدكتور عبد المنعم محمد بلبع

Published Books by: Prof. Dr. A.M. Balba

باللغة العربية



١- فحص الأراضي Soils Examination ١٩٦٩ (٢٠٠ صفحه) - دار المعرفه .

٢- خصوبية الأراضي والتسميد (الطبعة الرابعة ١٩٨٠)

Soil Fertility and Ferilization 4<sup>th</sup> Edn.

(٥٨٠ صفحة جدول - رسوم توضيحية - مراجع) - دار المطبوعات الجديدة - إسكندرية

٣- استصلاح وتحسين الأراضي - (الطبعة الخامسة ١٩٨١) ، دار المطبوعات الجديدة .

Land Reclamation and Improvement 4<sup>th</sup> Edn.

(٦٦٤ صفحة - ٣٣ رسم توضيحي - مراجع) - دار المطبوعات الجديدة - الأسكندرية.

٤- الأرض والأسنان في الوطن العربي - (دار المطبوعات الجديدة).

Soils and Man In The Arab Countries

٥- أضواء على الزراعة العربية - (دار المطبوعات الجديدة) .

Light on Arab Agriculture

٦- المجر Hungary - ١٩٦٩ ، (دار المعرفه) .

٧- الأتربة المتاثرة بالأملال FAO - (الناشر ١٩٧٩ ، روما)

Salt - Affected Soils

(١٣٥ صفحة قطع كبير - جداول - ٢٣ رسم توضيحي - مراجع) .

٨- مصطلحات علم الأراضي الإنجليزية و مرادفاتها العربية - ١٩٨٢

Arabic - English Expressions in Soil Science

(٢٠٠٠ مصطلح - ٨٠ صفحة - أ.د عبد المنعم بلبع) .

- ٩- أمس واليوم وغدا - ١٩٨٤ (آراء ومقترنات عن الجامعات المصرية )  
 Yesterday, Today and Tomorrow ( Suggestions Concerning The Egyptian Universities ).
- ١٠- البحث العلمي... صانع التقدم Scientific Research The Maker of Progress  
 Water and its Role in Development  
 ١١- الماء مازق... ومواجهات دار المطبوعات الجديدة - منشأة المعارف .
- ١٢- الأسمدة والتسميد - ١٩٩٨ ، منشأة المعارف Fertilizers and Fertilization
- ١٣- استزراع أراضي الصحاري والمناطق الجافة في مصر والوطن العربي - ١٩٩٧ Arab Countries&Utilization of Desert Soils in Egypt .
- ١٤- الأرض والماء والتنمية في الوطن العربي - ١٩٩٩ ، منشأة المعارف .  
 Soils, Water and Development in Arab Countries
- ١٥- الأرض .. مورد طبيعى لخير البشر - ١٩٩٩ ، منشأة المعارف .  
 The land, a Natural Resource for The Benefit of the People
- ١٦- التعبير الكمى عن استجابة المحاصيل للتسميد  
 ( الناشر : جمعية أ.د. عبد المنعم بلبع لبحوث الأراضى والمياه ) .
- ١٧- تقويم وتشمين الأراضي الزراعية .. ١٩٩٩ ، منشأة المعارف .
- ١٨- عالم يحاصره التلوث - عام ٢٠٠٠ ، منشأة المعارف .
- ١٩- أحياه تحت سطح الأرض - عام ٢٠٠٠ ، الشنهابى للطباعة والنشر .
- ٢٠- فحص الأراضي الزراعية وأختبار خصوبتها وصلاحية الماء للري - ٢٠٠١ ، الشنهابى .
- ٢١- تغذية النبات - عام ٢٠٠١ الشنهابى للطباعة والنشر .
- ٢٢- العناصر الثقيلة (الصغرى) في الأرض والنبات والبيئة - عام ٢٠٠١ ، الشنهابى .
- ٢٣- إنتصارات للعلم والتكنولوجيا ضد الفقر والمرض والجوع - عام ٢٠٠٢ ، الشنهابى .

- ٢٤- التسميد العضوى - عام ٢٠٠٢ ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢٥- أفريقيا .. الأراضى والمياه والتنمية - عام ٢٠٠٣ ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢٦- أحيا ، تغذى النبات وأخرى تقاوم الآفات - عام ٢٠٠٣ ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢٧- الشرز الأوسط .. الأرض والماء والنشاط الاقتصادي - عام ٢٠٠٤ ، مركز الشهابى للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢٨- النيتروجين فى الأرض والماء والنبات والبيئة - عام ٢٠٠٤ ، مركز الشهابى للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢٩- معلم التصنيف الجديد لأراضى العالم (اسم لكل أرض) - عام ٢٠٠٤ ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة وانشر والتوزيع .
- ٣٠- التعبير الرياضى لبعض الظواهر الحيوية فى النبات - عام ٢٠٠٥ ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٣١- التنمية الزراعية فى مصر والوطن العربى - عام ٢٠٠٥ ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٣٢- الإستخدام الزراعى للماء محدود الجودة - عام ٢٠٠٥ ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٣٣- الأراضى .. والمياه فى جمهورية مصر العربية - عام ٢٠٠٦ ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٣٤- زراعة الأراضى الإستوائية وشبه الإستوائية - عام ٢٠٠٦ (تحت الطبع) ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٣٥- نهر النيل - عام ٢٠٠٦ ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٣٦- ثقنيات زراعية جديدة - عام ٢٠٠٧ ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع .

- ٣٧ - الزراعة العضوية - عام ٢٠٠٧ ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٣٨ - الأهــار .. موارد طبيعية لخير البشر (مشاكل ومشروعات) - عام ٢٠٠٧ (تحت الطبع) .
- ٣٩ - المنهج العلمي - عام ٢٠٠٧ (تحت الطبع) .

كتب علمية وثقافية للأستاذ الدكتور عبد المنعم محمد بلبع

**Published Books by: Prof. Dr. A.M. Balba**

باللغة الإنجليزية

- 
- 1 - Management of Problem Soils in Arid Ecosystems. CRC, N.Y.
  - 2 - Calcareous Soils.
  - 3 - Nitrogen Relations with Soils and Plants.
  - 4 - Fifty Years of Phosphorus Studies in Egypt.

(Pub. by: Prof. Dr. A.M. Balba Sco. for Soil & Water Research.)